

العلاقة بين الانفاق الحكومي والتضخم في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠١٧)

م. مهند خميس عبد كلية الإدارة والاقتصاد جامعة الفلوجة muhammad@yahoo.com	م. خالد روكان عواد كلية الإدارة والاقتصاد جامعة الفلوجة khalidalhaje@gmail.com	الباحث: فراس خميس عبد كلية الإدارة والاقتصاد جامعة الفلوجة Firas@yahoo.com
---	---	---

المستخلص:

يهدف البحث الى بيان علاقة الانفاق الحكومي بالتضخم في العراق خلال المدة (٢٠٠٤-٢٠١٧)، حيث اولى العراق خلال تلك المدة الانفاق قدراً مهماً في سياسته الاقتصادية، وهذا الانفاق ادى الى ظهور فجوات كبيرة في الطلب والعرض التي سببت ضغوطات تضخمية كبيرة في الاقتصاد العراقي، والذي بات يعاني منها لعدم وجود رؤية حقيقية لمسارات الانفاق الحكومي، ومن نتائج هذا البحث وجود علاقة توازنه بين الانفاق الحكومي والتضخم خلال مدة الدراسة، الى جانب أن الانفاق الحكومي هو أحد اسباب ظهور مشكلة التضخم في العراق.

الكلمات المفتاحية: الانفاق الحكومي، التضخم، اختبار دوكي فولر، اختبار جوهانسن.

The Relationship Between Government Spending and Inflation in Iraq for the Period (2004-2017)

Lecturer Muhannad K. Abed
College of Administration and Economics
University of Fallujah

Lecturer Khalid R. Awad
College of Administration and Economics
University of Fallujah

Researcher: Firas K. Abed
College of Administration and Economics
University of Fallujah

Abstract

The research aims to show the relationship of government expenditure to inflation in Iraq during the period (2004-2017). Where Iraq gave during this period of spending an important amount in its economic policy, this spending led to the emergence of large gaps in demand and supply, which caused great inflationary pressures in the Iraqi economy, What has become of them is the lack of a real vision of government spending. One of the results of this research is a balanced relationship between government spending and inflation during the study period. Besides government spending is one of the reasons for the emergence of the problem of inflation in Iraq.

Keywords: Government Spending, Inflation, Dickey–Fuller test, Johansen Test.

المقدمة

تعد مشكلة التضخم من اهم المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي تواجه الدول ولاسيما الدول النامية، نظراً لما تشكله من تحدي كبير لها عندما تعمل من اجل تحقيق عمليات انمائية اقتصادية لتحقيق تنمية اقتصادية شاملة، وفي هذا البحث نربط مشكلة التضخم بالإنفاق الحكومي في العراق، فكما هو معروف ان العراق شأنه شأن جميع البلدان النامية التي اعطت الانفاق العام أهمية

في سياستها الاقتصادية في إطار التنمية الاقتصادية، لذلك سنسلط الضوء على معدلات الانفاق الحكومي في العراق بعد عام (٢٠٠٤) لما تميزت به هذه المدة من رفع العقوبات عنه وقدرته على تصدير النفط الذي يعد القطاع الرئيس الذي تعتمد عليه الدولة العراقية في تمويل نفقاتها. **أولاً. مشكلة البحث:** يعد الاقتصاد العراقي من الاقتصادات التي تعاني من معدلات مرتفعة في الانفاق الحكومي الى جانب أن هذا الانفاق الحكومي يعتمد على مورد واحد للتمويل، الامر الذي يجعل العراق عرضه للمخاطر والمشاكل الاقتصادية وتأتي في مقدمتها مشكلة التضخم. **ثانياً. أهمية البحث:** تأتي أهمية البحث من كونه يتناول مشكلة من أهم المشاكل التي تواجه الاقتصاد العراقي بعد عام (٢٠٠٣)، فضلاً عن إبراز العلاقة بين التضخم والانفاق الحكومي. **ثالثاً. هدف البحث:** يهدف البحث الى بيان أثر الانفاق الحكومي على التضخم ومعرفة العلاقة بينهما في الاقتصاد العراقي خلال المدة (٢٠٠٤-٢٠١٧).

رابعاً. فرضية البحث: ينطلق البحث من خلال الفرضيات الآتية:

١. وجود علاقة توازنية طويلة المدى بين الانفاق الحكومي والتضخم في العراق خلال مدة الدراسة.
 ٢. وجود علاقة سببية بين الانفاق الحكومي والتضخم في العراق خلال مدة الدراسة.
- خامساً. هيكليّة البحث:** اعتمد البحث على الأسلوب الوصفي والأسلوب الكمي التحليلي للبيانات، وقد قسم البحث الى ثلاثة مباحث، تضمن الاول الإطار النظري للتضخم والانفاق الحكومي، فيما تناول المبحث الثاني معدلات التضخم خلال مدة الدراسة، اما المبحث الثالث فقد انصب على تحليل العلاقة بين التضخم والانفاق الحكومي، واختتم البحث بجملة من الاستنتاجات والتوصيات.
- سادساً. الدراسات السابقة:** هنالك العديد من الدراسات والبحوث النظرية والتطبيقية التي تناولت موضوع الانفاق الحكومي وعلاقته بالتضخم، وقد اختلفت نتائج هذه الدراسات فيما بينها تبعاً لطبيعة وظروف بلد الدراسة، وتأسيساً على ما تقدم سيتم استعراض اهم الدراسات والبحوث التي اطلع عليها الباحثون والتي تناولت دراسة الانفاق الحكومي وعلاقته بالتضخم بغية توضيح مدى الاختلاف والتشابه بين هذا البحث وما سبقه من دراسات وبحوث في هذا الجانب:

❖ **دراسة (الجبوري والزامل، ٢٠١٤):** حيث تمحورت هذه الدراسة حول دور الانفاق الحكومي في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في العراق للمدة (٢٠٠٣-٢٠١٢)، حيث بين هذا البحث دور الانفاق الحكومي في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في العراق الى جانب تطور حجم الانفاق الحكومي ومدى تأثيره على الاستقرار الاقتصادي وكانت من نتائج هذا البحث لا يتحقق الاستقرار الا من خلال خلق بيئة استثمارية ملائمة نعد اساساً على بنية تحتية متكاملة.

❖ **دراسة (كاظم، ٢٠٠٥):** حيث تمحورت هذه الدراسة حول تحليل وقياس العلاقة بين الانفاق العام والتضخم في العراق للمدة (١٩٨٠-١٩٩٦)، حيث تهدف هذه الدراسة الى معرفة اتجاه وسلوك العلاقة بين الانفاق العام والتضخم في العراق، وكانت من نتائج هذه الدراسة أن ارتفاع الأسعار وزيادة حجم البطالة خلال عقد التسعينات دفعت العراق الى منطقة التضخم الركودي.

❖ **دراسة (David, 2013):** حيث تمحورت هذه الدراسة حول الانفاق الحكومي والتضخم في نيجيريا، حيث تهدف هذه الدراسة الى بيان العلاقة السببية بين الإنفاق الحكومي والتضخم في نيجيريا من فترة (١٩٧٠-٢٠١٠) وكانت من نتائج هذه الدراسة أن السببية أحادية النتيجة تعني أن التضخم في نيجيريا يعتمد على الدولة عن طريق الإنفاق الحكومي.

❖ **دراسة (Carlos, 1989):** حيث تمحورت هذه الدراسة حول الانفاق الحكومي والتمويل التضخمي، حيث تم تحليل اعتماد ضريبة التضخم على مستوى الإنفاق الحكومي في سياق المالية

العامية، الميزة الرئيسية للنموذج هي أنه يدرك إمكانية أن الضرائب التقليدية مثل ضريبة الاستهلاك تحمل وظيفة متزايدة للإنفاق الحكومي.

المبحث الأول: الإطار النظري للتضخم

١. **التضخم (Inflation):** يرى علماء الاقتصاد بأن التضخم ظاهرة اقتصادية اجتماعية سياسية مركبة متعددة الأسباب، حيث عرفت الشعوب القديمة ظاهرة التضخم، لكنه كان نتيجة غش النقود أو زيادة كمياتها، الأمر الذي يؤدي الى خفض قيمتها ورفع سعرها، وعند المعالجة كان يختفي تماماً ولفترات طويلة ربع قرن أو أكثر، أما في الظروف الراهنة وعلى وجه التحديد منذ الحرب العالمية الثانية وحتى الوقت الحاضر ما زال في تصاعد مستمر، فقد كانت أسبابه نقدية خالصة في التاريخ أما في عالم اليوم فقد تعددت الأسباب من نقدية ومالية وهيكلية وارتفاع التكاليف والتضخم المستورد وآخرها العولمة، حيث يمكن نقل التضخم عن طريق السلع والخدمات، بل في إطار العولمة أصبح العالم كله ينتقل من التضخم إلى الركود سوية وبالعكس.

لذا فان مشكلة التضخم إحدى المشاكل الاقتصادية الخطيرة التي تعاني منها دول العالم المتقدمة والنامية على حد سواء، ويمكن تعريف التضخم على انه الارتفاع المستمر في المستوى العام لأسعار السلع والخدمات خلال فترة زمنية قد تكون شهرية أو سنوية، ومن خلال التعريف يمكن ان نبين مجموعة من الخصائص يمكن تمثيلها بالآتي: (عوض الله، ٢٠٠٣: ٢٤٥)

أولاً. يتمثل التضخم في ارتفاع المستوى العام للأسعار بشكل مستمر ومتواصل، فحدوث ارتفاع بالأسعار خلال فترة زمنية قصيرة أو مؤقتة نتيجة ظروف عرضية لا يعد تضخم، لكي يكون هناك تضخم لابد أن يتميز بارتفاع الاسعار بشكل مستمر وقابل للملاحظة خلال فترة زمنية كافية. ثانياً. حتى يكون هناك تضخم لابد أن تشهد معظم السلع والخدمات ارتفاعاً محسوساً في أسعارها، اما في حالة ارتفاع اسعار احدى السلع أو البعض منها نتيجة لظروف معينة تمس فقط هذه السلع أو قطاع انتاجها لا يعد تضخم إذ يزول هذا الارتفاع بزوال اسباب حدوثه، كما قد يقابل هذا الارتفاع انخفاض في بقية اسعار السلع والخدمات الاخرى.

رغم أن هذا التعريف يعد تعريفاً شاملاً للتضخم إلا أنه يعالج هذه الظاهرة من أحد جوانبها والمتمثلة في قيمية النقود والقوة الشرائية لها مع افتراض الابعاد الاخرى ثابتة، لكن عند معالجة الموضوع من الناحية الكلية في الاقتصاد الوطني فإن التضخم لا يقتصر على الزيادة في مستوى الأسعار، فهو علاقة توازنه يعقبها اختلال في التوازن بين المتغيرات الكلية في الاقتصاد الوطني، وقد عبر عن ذلك الاقتصادي فرنسوا بيرو بتعريفه للتضخم على أنه عدم توافق بين حركة التيارات النقدية الجزئية في الاسعار في فترة طبيعية، لتصبح حالة سائدة تسكن قطاعا استراتيجيا في الاقتصاد، وعلى ذلك يجب ان يكون مفهوم التضخم على النحو الآتي (سليمان، ٢٠٠٢: ٢٩):

أ. التضخم ظاهرة اقتصادية اجتماعية مركبة ومتعددة الأبعاد لها العديد من الاسباب والعديد من المظاهر والأشكال والاثار، وتمتد في كافة قطاعات الإنتاج والتوزيع في الاقتصاد.

ب. عند التعرض لمشكلة التضخم من وجهة النظر البنائية فنحن نهتم بالعلاقات أكثر من اهتمامنا بالعناصر التي لا قيمة لها إن لم تدخل في علاقات وظيفية أو نسبية أو احتمالية أو غيرها مع بعضها البعض، وعلى هذا الأساس يعد التضخم اختلالاً في العلاقات بين الاسعار النسبية لمختلف السلع والخدمات، وبصفة خاصة بين روابط ومعدلات المبادلة لقيمة العمل (الاجور) مقارنة بقيمة

السلع الاستهلاكية، هذا الاختلال في هيكل الأسعار النسبية يؤدي الى زيادة الأسعار المطلقة والنقدية فينعكس أثرها على ارتفاع المستوى العام للأسعار.

ج. إن التضخم لا يعني في الحقيقية انخفاض في القوة الشرائية، حتى لو أن هذا تحقق فعلاً، بقدر ما يعني في الواقع انخفاضاً في القدرة الشرائية لحائزي النقود بدرجات متفاوتة، فليست القوة الشرائية للنقود في حد ذاتها المتغير الهام الذي يتأثر بالتضخم وإنما القدرة الشرائية للأفراد هي التي تتأثر فعلاً في التضخم.

١-١. أنواع التضخم: هناك أنواع كثيرة للتضخم تختلف أثارها من نوع الى آخر على حسب المتغيرات الاقتصادية المسببة فيه، لكن تشترك في جوهرها كون أن التضخم يعني في الاخير انخفاض القوة الشرائية للنقود ومن هذه الانواع نجد العديد من التقسيمات التي تندرج ضمنها والتي يمكن تمثيلها بالآتي:

١-١-١. التضخم الصريح (المكشوف): يتميز هذا النوع من التضخم بالارتفاع العام والمستمر في أسعار السلع والخدمات في الاقتصاد دون تدخل الدولة من الحد من هذه الظاهرة، فيؤدي ذلك الى انتشار هذه الظاهرة عبر مختلف القطاعات الاقتصادية المكونة للاقتصاد (شيحة، ١٩٨١: ٥٨).

١-١-٢. التضخم المقيد (المكبوت): يطلق عليه التضخم المستتر يتميز هذا النوع من التضخم بتدخل الدولة بمنع المستوى العام للأسعار بالارتفاع بمعدلات كبيرة من خلال وضع ضوابط وقيود مباشرة عليه كنظام التسعير ونظام البطاقات والتقنين، وبذلك تسعى الدولة من خلال هذه الإجراءات بتحديد حد أعلى للأسعار لا يمكن أن تتجاوزه، وغالباً ما يظهر هذا الشكل من التضخم في الدول التي تأخذ الاقتصاد الموجه أي تقوم بالإنفاق بدون غطاء: (Marc, 2011: 65)

١-١-٣. التضخم الزاحف: ويطلق عليه ايضا بالتضخم الدائم هو عبارة عن الارتفاع الطفيف في المستوى العام للأسعار بشكل بطيء ومتواصل وهو من أخف انواع التضخم من حيث أثاره على الاقتصاد بحيث يمكن ان تتراوح هذه الزيادة الطفيفة في الاسعار من (١%) الى (٣%) سنوياً ويرى بعض الاقتصاديين ان هذا النوع من التضخم له أثراً ايجابية على معدل النمو الاقتصادي ولا يشكل خطراً على الاقتصاد الوطني (المصلح، ٢٠٠٩: ٨٤).

١-١-٤. التضخم الاستهلاكي والاستثماري: التضخم الاستهلاكي أو يسمى بالتضخم السلعي يمس اسعار السلع الاستهلاكية دون غيرها وبالتالي فهو يصيب قطاع انتاج السلع الاستهلاكية، أما تضخم الاستثمار فيتولد نتيجة لزيادة الاستهلاك والاستثمار بالشكل الذي يفوق بكثير حجم الادخار المتحقق في الاقتصاد (كنعان، ٢٠١٢: ٢٥٥).

١-١-٥. التضخم المحلي: التضخم المحلي هو التضخم الذي يمس اسعار السلع والخدمات المنتجة داخل البلد نتيجة لضعف الجهاز الإنتاجي وعدم مرونته لتلبية الطلب المحلي وندرة الموارد المتاحة مما يؤدي الى ارتفاع تكاليف انتاج السلع المحلية.

١-١-٦. التضخم المستورد: التضخم المستورد فينشأ بسبب استيراد السلع والخدمات التي تكون اسعارها مرتفعة في الاسواق الدولية أو من خلال استيراد الموارد الانتاجية الأجنبية بأسعار مرتفعة والتي تدخل في انتاج السلع المحلية فيؤدي ذلك الى زيادة تكاليف انتاجها فترتفع اسعارها (الحلاق والعجلوني، ٢٠١٠: ١٨٩).

١-٢. أسباب التضخم: للتضخم أسباب عديدة منها: (عنايه، ١٩٩٢: ١٤)

أ. ارتفاع النفقات الاستثمارية والاستهلاكية: أي الزيادة التي تظهر في النفقات الكلية عن المستوى الكامل للاستخدام، وتعكس الزيادة في الطلب الكلي على العرض الكلي عند مستوى التشغيل، فينتج التضخم عن تلك الزيادة، بسبب ارتفاع النفقات الكلية مع عدم زيادة السلع المعروضة، أي يوجد فائض في الطلب يقابله عرض ثابت من المنتجات والخدمات.

ب. عجز الموازنة المالية: أي زيادة النفقات العامة مقارنة بالإيرادات العامة، وتعد من الأساليب التي تعتمد عليها الحكومات في تمويل المشروعات الإنتاجية قيد التنفيذ، ويؤثر عجز الموازنة المالية بشكل عام في الأوضاع الاقتصادية للدول.

ج. قلة العناصر الإنتاجية: أي انخفاض في عدد العمال أو المواد الخام، وغيرها من عناصر الإنتاج الأخرى التي تؤثر في العملية الإنتاجية بشكل عام، وتؤدي إلى ظهور التضخم نتيجة لانخفاض العرض وارتفاع الأسعار.

د. انخفاض رأس المال العيني: أي ظهور نقص في رأس المال المستخدم في مستوى التشغيل، ويؤدي إلى عدم مرونة الإنتاج، مما ينتج عنه اتساع الفجوة بين النقود المعروضة والمتداولة من المنتجات والخدمات، فيؤدي ذلك إلى ارتفاع الأسعار وظهور التضخم.

٣-١. **الانفاق الحكومي (Government Spending):** يمكن أن يشير الانفاق الحكومي إلى أي نفقات تنفقها الحكومات المحلية والإقليمية والوطنية لتعزيز معدلات النمو الاقتصادي، كما يشكل الإنفاق الحكومي جزءاً كبيراً من الناتج القومي الإجمالي في معظم البلدان، لذلك يمكن تعريف الإنفاق الحكومي على أنه مبلغ نقدي يخرج من الذمة المالية للدولة أو أحد تنظيماتها بقصد اشباع حاجة عامة (بو خداع، ٢٠١٠: ٣٠)، أو أنه تلك المبالغ التي تقوم السلطة بصرفها (الحكومة والجماعات المحلية) بقصد اشباع حاجات عامة وتحقيق منفعة عامة (محرزي، ٢٠٠٣: ٦٨)، فيما يشير آخرون إلى أن الإنفاق الحكومي هو كم قابل للتقويم النقدي يأمر بأنفاقه شخص من الأشخاص القانون العام من أجل اشباع الحاجات العامة (دراز، ١٩٨٩: ٤٧٥).

٤-١. **انواع الإنفاق الحكومي:** يمكن تقسيم الإنفاق الحكومي إلى قسمين رئيسيين يمكن تمثيلهما بالآتي: (داود وآخرون، ٢٠٠٠: ١١٨)

أ. **الانفاق الاستهلاكي:** أن الإنفاق الاستهلاكي العام يتكون من قسمين، الأول يتضمن ما تقدمه الدول من خدمات إلى أفراد المجتمع والوسائل المرتبطة بهذه الخدمات، حيث تشمل الأجور والرواتب والنفقات العسكرية، أما النوع الثاني فهو المساعدات والإعانات التي تقدمها الدولة للمشروعات والأفراد وعادة تسمى بالنفقات التحويلية.

ب. **الانفاق الاستثماري:** يعد الإنفاق الاستثماري المكون الثاني للدخل (الدخل الفردي) بعد الاستهلاك وأن تعرضه للتقلبات من شأنه التأثير على مجمل الاقتصاد، أن الاستثمار بمعناه العام هو تيار من الإنفاق على الجديد من السلع والخدمات الرأسمالية الثابتة مثل الآلات والمصانع والطرق والسلع الوسيطة والبناء الجديد خلال فترة معينة، أو أنه الإنفاق على المعدات الرأسمالية لفترات زمنية تكون أكثر من سنة أو بناء مشروعات أو التوسع في الطاقة.

ومما تقدم يرى الباحثون أن الإنفاق الحكومي بشقيه الجاري والاستثماري له دوراً لا يستهان به في تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال زيادة الناتج المحلي الإجمالي، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الدخل القومي وبالتالي ارتفاع نصيب الفرد من الدخل، ويكون تأثير الإنفاق الاستثماري

في تحقيق زيادة في الدخل القومي ونحسين المستوى المعاشي للأفراد كبير، في حين يكون دور الانفاق الاستهلاكي محدود في رفع معدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي.

المبحث الثاني: معدلات التضخم في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠١٧)

١-٢. **معدلات التضخم في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠١٧):** تميزت هذه المرحلة بخروج العراق من قانون العقوبات الاقتصادية وتغيير فلسفة الاقتصاد من الاقتصاد المغلق الى الاقتصاد المفتوح، الامر الذي سهل عملية التصدير والاستيراد فأصبح العراق يستورد ما يحتاجه من سلع وخدمات لسد الطلب الكلي في حالة عدم قدرة الانتاج المحلي على سد الطلب المحلي من السلع والخدمات (صالح، ٢٠٠٦: ٢١)، ويتبين من الجدول (١) بأن معدلات التضخم انخفضت عما كانت عليه ابان فترات الحصار، كما نلاحظ من خلال مدة الدراسة أن أعلى مستوى وصل اليه التضخم هو عام ٢٠٠٦ اذ بلغ (٥٣%) ويرجع السبب في ذلك الى ارتفاع الرقم القياسي لأسعار المستهلك نتيجة لارتفاع اسعار المشتقات النفطية، على الرغم من حصول تطورات سعرية ايجابية مهمة تبينها حالة الهبوط النسبي في اتجاه التطورات التضخمية واعتدال الأسعار والاسعار النسبية.

الجدول (١): تطور معدلات التضخم في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠١٧)

السنة	معدل التضخم
2004	27.3
2005	36.96
2006	53.23
2007	30.83
2008	51.72
2009	2.8
2010	2.46
2011	5.60
2012	6.6
2013	1.90
2014	0.7
2015	4.8
2016	11.6
2017	-0.8

المصدر: وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، النشرات السنوية (٢٠٠٤-٢٠١٧).

٢-٢. **معدلات الانفاق في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠١٧):** تميزت هذه المرحلة برفع العقوبات الاقتصادية التي كان يعاني منها العراق قبل عام (٢٠٠٣)، الامر الذي مكن العراق من زيادة صادرات القطاع النفطي، وبالتالي دخول ايرادات جديدة الى داخل العراق متمثلة بالعملة الصعبة، الامر الذي عمل على زيادة النفقات الحكومية خلال تلك المدة وهذا ما يوضحه الجدول (٢) الذي يلاحظ منه أن معدل الانفاق الحكومي اخذ بالارتفاع بعد عام (٢٠٠٤) والسبب في ذلك يرجع الى زيادة الايرادات النفطية، الامر الذي ادى الى التوسع الحكومي في عملية الانفاق سواء كان استثماري أم استهلاكي، واستمرت هذه المعدلات بالارتفاع الى أن وصلت في عام (٢٠٠٨) الى (٨٠) مليار دولار، بعدها أخذ الانفاق الحكومي بالانخفاض ويرجع السبب في ذلك الى الأزمة العالمية التي ساهمت في هبوط أسعار النفط، فكما هو معروف ان الموازنة العامة العراق تعتمد بنسبة (٩٥%) على واردات قطاع النفط، وفي عام (٢٠٠٩) قامت الدولة العراقية باستخدام

الاحتياطات النقدية من اجل سد الفجوة التي تركها هبوط اسعار النفط على الواردات العراقية، وقد أخذ معدل الانفاق بالارتفاع مرة ثانية بعد عام (٢٠٠٩) حتى وصل الى (١٣٩) ترليون دولار في عام (٢٠١٤) ويعود السبب في ذلك الى التوسع في الانفاق الحكومي الجاري والاستثماري مع ارتفاع إيرادات النفط، الا أن هذا المعدل أخذ بالانخفاض بعد عام (٢٠١٤) والسبب يرجع الى الاوضاع الامنية المتدنية التي شهدتها اغلب محافظات العراق، فضلاً عن انخفاض اسعار النفط من حوالي (١١٠) دولار الى (٣٠) دولار، الامر الذي ادى الى انخفاض الإيرادات التي تحصل عليها الدولة من مصادرها المختلفة.

الجدول (٢) حجم الانفاق الحكومي في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠١٧)

السنة	الانفاق الحكومي /مليار
2004	33.657
2005	40.432
2006	49.055
2007	54.964
2008	80.641
2009	55.243
2010	70.187
2011	99.697
2012	102.326
2013	119.296
2014	139.640
2015	94.048
2016	96.454
2017	75.490

المصدر: وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، النشرات السنوية (٢٠٠٤-٢٠١٧).

٢-٣. العلاقة بين الانفاق الحكومي والتضخم: ومما تقدم يرى الباحثون أن الانفاق الحكومي له تأثير مباشر وغير مباشر في التضخم، فالتأثير المباشر يأتي من زيادة الطلب الحكومي المباشر على السلع والخدمات، أما التأثير الغير مباشر فيأتي من جراء اعتماد الأنشطة على بعضها البعض اي بمعنى اخر ان الحكومة تشتري سلعاً وخدمات وتتعاقد مع مقاولين لتنفيذ المشاريع وتقديم الخدمات ، وتدفع الرواتب لموظفيها، ومن الاسباب التي تؤدي بالإنفاق الحكومي الى التضخم هو أن معظم الانفاق الحكومي لم يكن على البنى التحتية ومشروعات المرافق العامة، وليس المقصود هنا هو أن يتم خفض الانفاق الحكومي في العراق بل المقصود ترشيده ورفع كفاءته، لان هذا بحد ذاته يعد من الضغوط التضخمية، وهذا الموضوع له اهتمام كبير، فقد ترتفع اسعار النفط كثيراً في المستقبل القريب ومن ثم يرتفع دخل الدولة مما يشجع الدولة الى التوسع بالإنفاق الحكومي وخاصة الاستهلاكي ولو حدث ذلك سنشهد معدلات تضخم عالية.

المبحث الثالث: تحليل العلاقة بين الانفاق الحكومي والتضخم في العراق للمدة

٢٠٠٤-٢٠١٧

٣-١. متغيرات الدراسة: من أجل اختبار فرضيات الدراسة وتحقيق أهدافها، تم تحديد المتغير المستقل (الانفاق الحكومي) والمتغير التابع (التضخم) وبناء على الإطار النظري للدراسة فإنه يفترض اختبار العلاقة الدالية الآتية:

$$IN = a + \beta Gp + u_i$$

حيث يرمز IN الى المتغير التابع الذي يمثل التضخم أما GP المتغير المستقل الذي يمثل الانفاق الحكومي.

٢-٣. نتائج اختبار تحديد درجة الاستقرار لمتغيرات الدراسة: ويتم ذلك من التحقق بعدم وجود جذر الوحدة بالسلسلة عن طريق أحد الاختبارات التالية (ADF PP, KPS) بعد تحويل البيانات الى ربع سنوية كما في الملحق (١) باستخدام برنامج Eviews9، في هذا البحث نستخدم اختبار ADF الموسع، ومن نتائج الجدول (٣) نجد أن المتغير التابع (IN) التضخم غير مستقر عند المستوى الاصيل وكذلك بالنسبة للمتغير المستقل (GP) الانفاق الحكومي غير مستقر عند المستوى الاصيل.

الجدول (٣): اختبار دوكي- فولر الموسع (ADF) عند المستوى الاصيل

		Gp	IN
With Constant	t-Statistic =	-1.76	-2.26
	Prob.=	0.377	0.18
With Constant & Trend	t-Statistic =	-1.40	-2.80
	Prob.=	0.84	0.19
Without Constant & Trend	t-Statistic =	-0.27	-2.22
	Prob.=	0.58	0.02
		غير مستقر	غير مستقر

المصدر: من عمل الباحثون بالاعتماد على برنامج Eviews 9.

في حين ان الجدول (٤) يشير الى ان المتغيرات اصبحت مستقرة عند الفرق الثاني بالنسبة للتضخم وعند مستوى اقل من (١%)، والسلسلة الزمنية لمتغير الانفاق الحكومي مستقرة ومتكاملة من الدرجة الثانية وعند مستوى معنوية اقل من (١%) بعد أن استقرت السلاسل الزمنية جميعها وبنفس الدرجة يمكننا اجراء اختبار السببية.

الجدول (٤): اختبار دوكي- فولر الموسع (DF) عند المستوى الفرق الثاني

		GP	IN
With Constant	t-Statistic =	-5.00	-8.64
	Prob.=	0.000***	0.000***
With Constant & Trend	t-Statistic =	-5.17	-8.59
	Prob.=	0.000***	0.000***
Without Constant & Trend	t-Statistic =	-5.00	-8.70
	Prob.=	0.000***	0.000***
		مستقر	مستقر

Notes: (*) Significant at the 10%; (**) Significant at the 5%; (***) Significant at the 1%. and (no) Not Significant

المصدر: من عمل الباحثون بالاعتماد على برنامج Eviews9.

٣-٣. اختبار السببية (Granger): ان نتائج اختبار السببية حسب Granger تمثل كونها تعبر فقط عن العلاقات الاحصائية، وليس عن علاقات اقتصادية كما هو مفهوم عند البعض، فالنموذج المقدر من المفترض ان يكون يعبر عن النظام الاقتصادي الذي تمثله المعطيات والواقع كما هي

قائمة، بحيث يبرز هذا النموذج من خلال خريطة لشبكة العلاقات الاقتصادية الديناميكية فيما بين المتغيرات، ويعد اختبار السببية احد هذه الاختبارات بحيث يتم من خلالها تتبع العلاقات بين مختلف المتغيرات الاقتصادية المكونة لهذه النماذج (Harvie, 2006: 17)، وعند مراجعتنا للجدول (٥) يتبين انه توجد علاقة سببيه باتجاهين حيث أن السبب في التغير في معدلات التضخم هو الانفاق وهذا جاء مطابق لفرضية الدراسة الثانية، ومطابق للنظرية الاقتصادية حيث أن احد الاسباب التي تؤدي الى انخفاض التضخم هو انخفاض الانفاق الحكومي، لان الزيادة في معدلات الانفاق الحكومي تؤدي الى حدوث فجوة بين الطلب والعرض مما يؤدي الى ظهور الضغوط التضخمية.

الجدول (٥): اختبار (Granger) بين التضخم والانفاق الحكومي

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
IN does not Granger Cause GP	50	2.96859	0.0615
GP does not Granger Cause IN		3.81123	0.0296

المصدر: من عمل الباحثون بالاعتماد على برنامج Eviews9.

٣-٤. اختبار جو هانسن: هذا الاختبار هام جداً فمن خلال هذا الاختبار يمكن تحديد النموذج الذي يمكن استخدامه فاذا وجد تكامل مشترك بين المتغيرات نذهب الى اختبار VCUM مما يعني وجود علاقة توازنه طويلة الأجل وفي حالة عدم وجود تكامل مشترك بين المتغيران نذهب الى نموذج (VAR) ونكتفي في تحليل العلاقة بين المتغيرات في الأجل القصير (William, 2002: 654):

الجدول (٦): اختبار التكامل المشترك باستخدام اختبار الأثر (Trace test)

Hypothesized (No. of CEs)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None*	0.227877	15.94309	15.49471	0.0428
At most 1	0.058471	3.012531	3.841466	0.0826

المصدر: من عمل الباحثون بالاعتماد على برنامج Eviews9.

الجدول (٧): اختبار التكامل المشترك باستخدام القيمة العظمى (Maximum Eigenvalue)

Hypothesized (No. of CEs)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None	0.227877	12.93056	14.26460	0.0803
At most 1	0.058471	3.012531	3.841466	0.0826

المصدر: من عمل الباحثون بالاعتماد على برنامج Eviews9.

من خلال اختبار جو هانسن نلاحظ وجود علاقة تكامل واحدة وهي كافية لتدل على وجود علاقة توازنه طويلة وهذا ما سنتعرف عليه من خلال نموذج VECM هنا يجب تحديد فترات الابطاء قبل البدء باستخدام نموذج VECM.

٣-٥. اختبار فترات الابطاء: من الجدول (٨) نلاحظ ان فترة تأخير النموذج هي (٢) وذلك من خلال العلامة (*) التي حددت فترة تأخير متساوية لجميع الاختبارات ومن خلال فترة الابطاء نقدر النموذج ومن هنا يمكن تقدير نموذج VECM.

الجدول (٨): اختبار تحديد درجة تأخير لنموذج VECM

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-747.9954	NA	1.28e + 11	31.24981	31.32777	31.27927
1	-612.1926	254.6302	5.27e + 08	25.75802	25.99192	25.84642
2	-574.6599	67.24607*	1.30e + 08*	24.36083*	24.75066*	24.50815*
3	-574.2859	0.638930	1.52e + 08	24.51191	25.05768	24.71816
4	-573.2111	1.746611	1.73e + 08	24.63379	25.33549	24.89897

المصدر: من عمل الباحثون بالاعتماد على برنامج Eviews9
 ٣-٦. تقدير نموذج VECM: من الجدول (٩) يتبين أن معامل تصحيح الخطأ سالب (-0.09) وهذا يدل على وجود علاقة توازنه طويلة الاجل بين الانفاق العام والتضخم في العراق خلال مدة الدراسة وهذا ايضاً جاء مطابق لفرضية الدراسة الاولى.

الجدول (٩): نموذج VECM لمتغيرات الدراسة

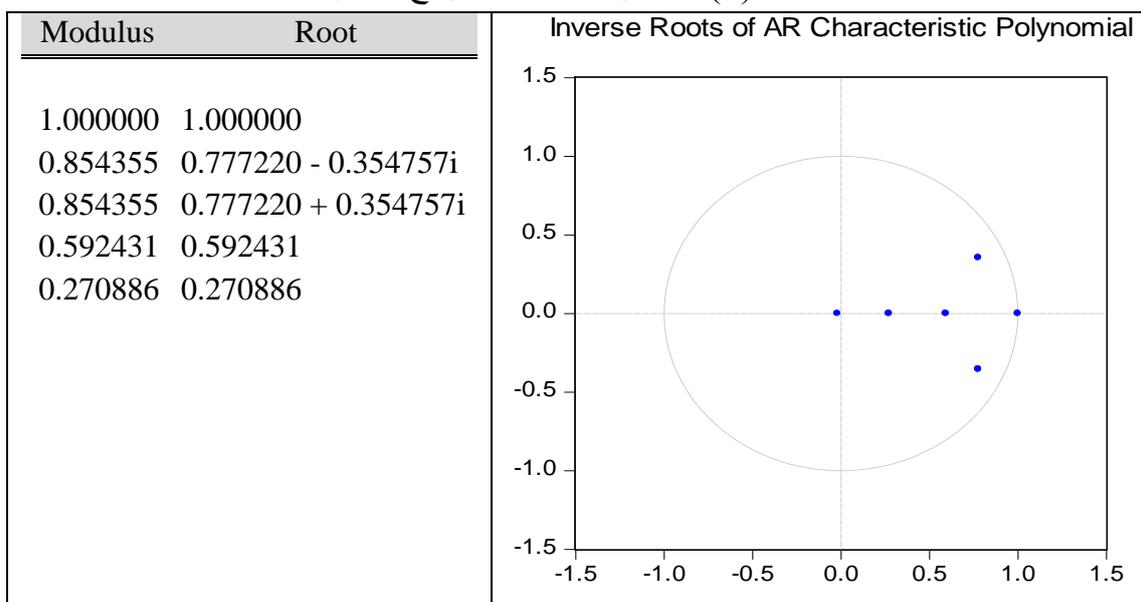
معادلة تصحيح الخطأ		معامل تصحيح الخطأ			معاملات معادلة المدى القصير		
Cointegrating Eq:	CointEq1	Error Correction:	D(IN)	D(gp)	Error Correction:	D(IN)	D(gp)
IN(-1)	1.000000	CointEq1	-0.092483 (0.03944)	-126.8002 (42.5030)	D(IN(-1))	0.795902 (0.16618)	-48.10999 (179.079)
DPD(-1)	0.000692 (0.00014) [4.86159]		[-2.34477]	[-2.98332]	D(IN(-2))	-0.110122 (0.17291)	72.95756 (186.325)
C	-74.49741					[-0.63689]	[0.39156]
					D(DPD(-1))	-7.10E-05 (0.00015)	0.782654 (0.16390)
						[-0.46706]	[4.77515]

المصدر: من عمل الباحثون بالاعتماد على برنامج Eviews9.

٣-٧. اختبار صلاحية النموذج:

٣-٧-١. اختبار استقراره النموذج (Inverst roots): بغية التأكد من استقراره النموذج (VECM) نستخدم الاختبار الخاص بالجذور العكسية، وبعد النموذج مستقر إذا كانت جميع الجذور أقل من واحد (Petri, 2003: 47)، اي انها تقع جميعها داخل الدائرة والشكل ادناه يوضح نتائج الاختبار، التي يتبين منها ان النقاط جميعها تقع داخل الدائرة اي انها جذورها ذات قيمة أقل من الواحد وعليه فإن نموذج (VECM) يستوفي شروط الاستقرار.

الشكل (١): اختبار صلاحية النموذج المقدر



المصدر: من عمل الباحثون بالاعتماد على برنامج Eviews9.

٣-٧-٢: اختبار الارتباط الذاتي: يعد غياب الارتباط الذاتي من اهم الشروط التي ينبغي ان تتوفر في النموذج المقدر، إذ أن فاعلية مقدرات هذه الطريقة تتوقف على مدى تحقق شروط استقلالية الخطأ (Chirs, 2002: 25)، وفي هذا الصدد يتم استخدام اختبار لاغرانج LM، ومن الجدول (١٠) نلاحظ عدم وجود ارتباط ذاتي بين الاخطاء في النموذج لان احتمالية (LM STAT) هي أكبر من (0.05%) وهي غير معنوية.

الجدول (١٠): نتائج اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء

LAGA	LM-STAT	PROF
1	1.784216	0.7754
2	1.435823	0.8379
3	3.449614	0.4856
4	37.68858	0.0000
5	3.626601	0.4589
6	0.224599	0.9941

المصدر: من عمل الباحثون بالاعتماد على برنامج Eviews9.

٣-٧-٣. اختبار عدم التجانس: نلاحظ من الجدول (١١) أن النموذج لا يعاني من مشكلة التجانس لان قيمة Chi-sq (0.26) هي أكبر من (0.05%).

الجدول (١١): نتائج اختبار عدم التجانس

Joint test:		
Chi-sq	df	Prob.
34.41245	30	0.2646

المصدر: من عمل الباحثون بالاعتماد على برنامج Eviews9.

الاستنتاجات والتوصيات

الاستنتاجات

١. ارتفاع معدلات الانفاق الحكومي يولد فجوة بين الطلب والعرض مما يعرض الاقتصاد العراقي الى ضغوط تضخمية.
٢. هناك علاقة توازن طويلة الاجل بين الأنفاق الحكومي والتضخم خلال مدة الدراسة في العراق وهذا جاء مطابق فرضية الدراسة.
٣. لا ينحصر التضخم في مشكلة عرض النقود او الطلب عليها فقط وإنما ينحصر في القطاعات الاقتصادية وتراجع معدلات الانتاج.

التوصيات:

١. العمل على معالجة الاختلالات الهيكلية في بنية القطاعات الاقتصادية غير النفط ورفع دورها في تكوين الناتج المحلي الاجمالي وفي تشغيل مكونات قوة العمل المتاحة.
٢. يجدر بالسلطات تبني سياسة استثمارية تهدف الى بناء البنية التحتية ومشاريع تعطي دافع قوي للاقتصاد العراقي وتحسين المستوى المعاشي للفرد وزيادة الدخل القومي بدلا من الانفاق الاستهلاكي الذي يكون دوره محدود في زيادة الناتج المحلي الاجمالي في العراق.
٣. الحد من الانفاق الجاري غير الضروري واعطاء الدور الاكبر للأنفاق الاستثماري الذي له الدور الكبير في عملية التنمية الاقتصادية.
٤. على الدولة وضع خطط من أجل محاربة الفساد المالي الذي يسبب الهدر الكبير في الانفاق العام في العراق.

المصادر:

١. بو خداع، كريم، ٢٠١٠، أثر سياسة الانفاق العام على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر ٢٠٠١-٢٠٠٩، جامعة دالي ابراهيم، الجزائر.
٢. الجبوري، بتول مطر، دعاء محمد الزالملي، ٢٠١٤، دور الانفاق الحكومي في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في العراق للمدة ٢٠٠٣-٢٠١٢، مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية كلية الادارة والاقتصاد، جامعة القادسية.
٣. الحلاق، سعيد سامي، محمد محمود العجلوني، ٢٠١٠، النقود والبنوك والمصارف المركزية، دار اليازور العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، عمان.
٤. داود واخرون، حسام، مصطفى سلمان، ٢٠٠٠، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، الاردن.
٥. دراز، حامد عبد المجيد، ١٩٨٩، مبادئ الاقتصاد العام، الدار الجامعية.
٦. سليمان، مجدي عبد الفتاح، ٢٠٠٢، علاج التضخم والركود الاقتصادي في الاسلام، دار غريب، القاهرة.
٧. شيحة، مصطفى رشدي شيحة، ١٩٨١، الاقتصاد النقدي والمصرفي، الدار الجامعية، بيروت.
٨. صالح، مظهر محمد، ٢٠٠٦، البنك المركزي العراقي، الاتجاهات الراهنة للتضخم في العراق، مجلة الإصلاح الاقتصادية، العدد الأول، بغداد.
٩. عنابه، غازي حسين، ١٩٩٢، التضخم المالي، دار الجبل، بيروت لبنان.

١٠. عوض الله، زينب، اسمه محمد الفولي، ٢٠٠٣، أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان.
١١. كاظم، عامر عمران، ٢٠٠٥، تحليل وقياس العلاقة بين الانفاق العام والتضخم في العراق للمدة ١٩٨٠-١٩٩٦، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة كربلاء.
١٢. كنعان، علي، ٢٠١٢، النقود والصيرفة والسياسة النقدية، دار المنهل اللبناني للطباعة والنشر، الطبعة الاولى.
١٣. محرز، محمد عباس، ٢٠٠٣، اقتصاديات المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
١٤. المصلح، خالد، ٢٠٠٩، التضخم النقدي في الفقه الاسلامي، دار ابن الجوزي، للنشر والتوزيع، السعودية الطبعة الاولى.
١٥. وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، النشرات السنوية (٢٠٠٤-٢٠١٧).

1. Carlos A. Végh, 1989, Government Spending and Inflationary Finance.
2. Chirs Brooks, 2002, Econometrics for Finance.
3. Harvie & M Pahlavani, 2006, Sources of Economic Growth in South Korea: AnApplication of the ARDL Analysis in the Presence of Structural Breaks (1980-2005).
4. David Oluseun Olayungbo, 2013, Government Spending and Inflation inNiger.
5. Marc Labonte, 2001, Inflation: Causes, Costs, and Current Status.
6. Petri .M.F., 2003, Essays on monetary policy, academic dissertation, university of tamper.
7. William H. Greene, 2002, Econometric Analysis, 5th Edition, Prentice Hall, New Jersey, USA.

الملحق (١): البيانات ربع السنوية لمتغيرات الدراسة

السنة	Y	X
2003Q1	28.1	32.58
2003Q2	27.775	31.26
2003Q3	27.45	29.94
2003Q4	27.125	28.62
2004Q1	26.8	27.3
2004Q2	24.5925	29.715
2004Q3	22.385	32.13
2004Q4	20.1775	34.545
2005Q1	17.97	36.96
2005Q2	17.8525	41.0275
2005Q3	17.735	45.095
2005Q4	17.6175	49.1625
2006Q1	17.5	53.23
2006Q2	16.05	47.63
2006Q3	14.6	42.03
2006Q4	13.15	36.43
2007Q1	11.7	30.83
2007Q2	13.3325	36.0525
2007Q3	14.965	41.275
2007Q4	16.5975	46.4975
2008Q1	18.23	51.72
2008Q2	17.4725	39.49
2008Q3	16.715	27.26
2008Q4	15.9575	15.03
2009Q1	15.2	2.8
2009Q2	15.2	2.715
2009Q3	15.2	2.63
2009Q4	15.2	2.545
2010Q1	15.2	2.46
2010Q2	14.175	3.245
2010Q3	13.15	4.03
2010Q4	12.125	4.815
2011Q1	11.1	5.6
2011Q2	11.3	5.85
2011Q3	11.5	6.1
2011Q4	11.7	6.35
2012Q1	11.9	6.6
2012Q2	12.925	5.425
2012Q3	13.95	4.25

السنة	Y	X
2012Q4	14.975	3.075
2013Q1	16	1.9
2013Q2	13.875	1.6
2013Q3	11.75	1.3
2013Q4	9.625	1
2014Q1	7.5	0.7
2014Q2	7.555	1.725
2014Q3	7.61	2.75
2014Q4	7.665	3.775
2015Q1	7.72	4.8
2015Q2	8.54	6.5
2015Q3	9.36	8.2
2015Q4	10.18	9.9
2016Q1	11	11.6
2016Q2	10.325	8.5
2016Q3	9.65	5.4
2016Q4	8.975	2.3
2017Q1	8.3	-0.8
2017Q2	NA	NA
2017Q3	NA	NA

المصدر: من عمل الباحثون بالاعتماد على برنامج Eviews9.